

## كتاب :

# النظام الإداري في المملكة العربية السعودية

تأليف د. يوسف بن إبراهيم السلوم

عرض د. وحيد بن أحمد الهندي (\*)

مقدمة :

**الكتاب** الذي نحن بصددده هو عن النظام الإداري في المملكة العربية السعودية ومؤلفه هو الدكتور يوسف بن إبراهيم السلوم ، والذي يعد من الرواد في الإدارة العامة فكرياً وممارسةً في المملكة العربية السعودية ، ولا غرو أن يخرج هذا الكتاب ليسد ثغرة في المكتبة السعودية على وجه الخصوص ، والمكتبة العربية على وجه العموم جاء الكتاب في (٦١٢) صفحة واشتمل مع مقدمة الطبعة الأولى والطبعة الثانية على سبعة أبواب ، يحتوي الباب الأول على ستة فصول ، ويشتمل الباب الثاني على ستة فصول ، وجاء الباب الثالث في ثمانية فصول ، واشتمل الباب الرابع على اثني عشر فصلاً ، واحتوى الباب الخامس على ثمانية فصول ، واشتمل الباب السادس على اثني عشر فصلاً ، وجاء الفصل السابع محتوياً على عشرة فصول ، كما اشتمل الكتاب على صفحات للمراجع وفهرس للخرائط التنظيمية وفهرس للأشكال ، سوف نقدم عرضاً تفصيلياً للكتاب ونعقبه برؤية نقدية له .

---

(\*) أستاذ الإدارة العامة المشارك ، رئيس قسم الإدارة العامة ، كلية العلوم الإدارية -

جامعة الملك سعود

## عرض تفصيلي لمحتويات الكتاب

جاءت مقدمة الطبعة الثانية ليوضح المؤلف في أنه حدثت تعديلات كثيرة (منذ الطبعة الأولى للكتاب عام ١٤٠٦ هـ) في النظام الإداري في المملكة العربية السعودية على المستوى الكلي والمستوى الجزئي الأمر الذي ترتب عليه إصدار الطبعة الثانية من هذا الكتاب لتواكب هذه الأحداث الإدارية، وأنهى المؤلف المقدمة بدعوة الممارسين والأكاديميين والدارسين إلى مزيد من التبصر في نظامنا الإداري بما يحقق ويفيد المصلحة العامة.

بعد ذلك عرض مقدمة الطبعة الأولى، ثم أعقب المؤلف بتمهيد عن النظام الإداري وتقسيماته وفيه أوضح أن هناك مداخل متعددة لدراسة النظام الإداري، فهناك مدخل تقسيم النظام إلى نظام الإدارة الوطنية ونظام الإدارة المحلية، وهناك مدخل تقسيم السلطات الإدارية إلى مستويات إدارية متعددة من إدارة عليا وإدارة متوسطة وإدارة تنفيذية، وهناك المدخل التاريخي لدراسة تطور النظام الإداري، وهناك أيضاً مدخل القانون الإداري من حيث السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتنظيمية.

وقد اعتمدت الدراسة على تقسيم النظام الإداري إلى عدة أجزاء من الأنظمة التي بها وظائف متشابهة ومكملة لبعضها البعض بحيث تكون هذه الأنشطة في مجموعها نظاماً واحداً متكاملًا، وبالتالي تم النظر إلى جميع الوحدات الإدارية المكونة للنظام الإداري في المملكة العربية السعودية وتم تقسيمها إلى سبع مجموعات أطلق على كلاً منها مسمى نظام بحيث تكون هذه الأنظمة السبعة نظاماً واحداً متكاملًا، وهذه الأنظمة هي: نظام التخطيط والتنظيم، ونظام إدارة القضاء ونظام إدارة الدفاع والأمن الوطني،

ونظام إدارة الموارد البشرية ، ونظام إدارة الموارد المالية والاقتصادية ، ونظام إدارة الخدمات والمرافق العامة ، ونظام إدارة المعلومات .

وقدم المؤلف الشكل رقم (١) صفحة (١٨) في الكتاب لتوضيح كيفية تفاعل الأنظمة السبعة مع بعضها لتشكل وتكوّن النظام الإداري في المملكة العربية السعودية .

بعد ذلك وكتوطئة قبل شرح الأنظمة السبعة قدّم المؤلف تمهيداً يتمثل في نبذة تاريخية عن التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية ، وكيف أنه عندما تم توحيد البلاد وتأسست المملكة العربية السعودية في عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م كانت بداية التأسيس والاستقرار السياسي وبدأت الأجهزة الحكومية بالظهور نظراً للحاجة ، فظهرت وزارة الخارجية والمالية والدفاع ، وكان ذلك في عهد الملك عبد العزيز ، ثم في خلال عام ١٣٧٠هـ تم تأسيس مجلس الوزراء وتم إنشاء بعض الوزارات مثل الصحة والتعليم والمواصلات والزراعة والتجارة ، وكان ذلك في عهد الملك سعود . ثم عهد الملك فيصل حيث تم إنشاء وزارة العدل وبعض المؤسسات العامة مثل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة وأخذت الحكومة بمبدأ التخطيط الإداري والاقتصادي والاجتماعي .

وفي عهد الملك خالد تم استحداث بعض الوزارات مثل وزارة التعليم العالي ووزارة البرق والبريد والهاتف ووزارة الصناعة والكهرباء ووزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية وتحويل الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة التخطيط . كما تم إحداث بعض المؤسسات العامة الجديدة مثل المؤسسة العامة للموانئ .

وفي عهد الملك فهد أصبح التنظيم الإداري متكاملًا ومستقرًا عندما يصدر من قرارات تنظيمية من اللجنة العليا للإصلاح الإداري بقصد إعادة التنظيم والتطوير الإداري لبعض الأجهزة الحكومية لتحسين الإجراءات الإدارية ورفع الكفاءة الإدارية وزيادة الفعالية الاقتصادية بترشيد الإنفاق. وقد جرت تعديلات على النظام الإداري بعد صدور الأنظمة الثلاث وهي النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء المعدل على ضوء النظام الأساسي للحكم.

### الباب الأول : نظام إدارة التخطيط والتنظيم ( ٦ فصول ) :

تكلم المؤلف في الفصل الأول عن نظام إدارة التخطيط والتنظيم ومكونات النظام الإداري حسب ما وردت في مجلد الميزانية العامة للسنة المالية ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ وهي قطاع الإدارة العامة والقضاء وقطاع الدفاع وقطاع الداخلية والأمن وقطاع تنمية الموارد الاقتصادية وقطاع تنمية القوى العاملة، وقطاع التنمية الاجتماعية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات البلدية وقطاع التجهيزات وحصص الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

ثم قام المؤلف بذكر تصنيف وزارة التخطيط لقطاعات التنمية وذلك على النحو التالي :

قطاعات إدارة خطة التنمية وتنفيذها، وقطاع تنمية الموارد الاقتصادية وقطاع تنمية الموارد البشرية وقطاع التنمية الاجتماعية وقطاع تنمية العمليات الفنية والأبحاث.

تحدث المؤلف في الفصل الثاني عن النظام الأساسي للحكم وذلك بالتعرض للمبادئ العامة ونظام الحكم ومقومات المجتمع السعودي والمبادئ الاقتصادية والحقوق والواجبات وسلطات الدولة والشؤون المالية وأجهزة الرقابة والأحكام العامة .

وتناول المؤلف في الفصل الثالث نظام مجلس الوزراء كاملاً من حيث الأحكام العامة وتشكيل المجلس واختصاصاته ، والشؤون التنظيمية والشؤون التنفيذية والشؤون المالية ورئاسة مجلس الوزراء والتشكيلات الإدارية لمجلس الوزراء .

وتكلم المؤلف في الفصل الرابع عن مجلس الشورى كاملاً من حيث النظام وأهداف المجلس ومهامه .

خصص المؤلف الفصل الخامس للجنة العليا للإصلاح الإداري من حيث التطور التاريخي لها وأعضاء اللجنة وإنجازاتها من عام ١٣٨٣هـ وحتى ١٤١٣هـ .

أما الفصل السادس فقد كان بأكمله لوزارة التخطيط حيث تحدث المؤلف عن اللمحة التاريخية للتخطيط في المملكة وكيف تم تحويل الهيئة المركزية للتخطيط إلى وزارة للتخطيط تضطلع بمهام التخطيط في المملكة العربية السعودية

## الباب الثاني : نظام إدارة القضاء ( ٦ فصول ) :

بدأ المؤلف الباب الثاني بتعريف نظام إدارة القضاء حيث ذكر بأنه «هو عبارة عن مجموعة أجهزة كوّنت من أجل نشر العدالة بين الناس والحرص على تطبيق ما ورد في الشريعة الإسلامية الغراء» صفحة ١١٧ ثم حدّد

المؤلف الأجهزة التي تكوّن نظام إدارة القضاء في المملكة العربية السعودية وهي :

وزارة العدل ، وديوان المظالم ، وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التأديب ، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز ، والرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء .

ثم قام المؤلف بالحديث عن كل جهاز في فصل حيث جاءت وزارة العدل في الفصل الأول وديوان المظالم في الفصل الثاني وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التأديب في الفصل الثالث ، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفصل الرابع ومجلس القضاء الأعلى ومحكمة التمييز وفي الفصل الخامس في الفصل السادس الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء ، وتناول المؤلف هذه الأجهزة بشكل شمولي واضح بدأ من النشأة التاريخية والهدف من الجهاز والاختصاصات والتطورات الحاصلة في الجهاز والخريطة التنظيمية المعتمدة للجهاز .

الباب الثالث : نظام إدارة الدفاع والأمن الوطني ( ٨ فصول ) :

استهل المؤلف هذا الباب بتوضيح نظام إدارة الدفاع والأمن الوطني وأنه يتكون من ثلاثة مجالس مهمتها الرئيسة التنسيق بين قطاعات الدفاع والأمن ورسم الخطط العامة لجميع هذه الأجهزة ودراسة أوضاعها والعمل على تطويرها (صفحة ١٨٧) ، وهذه المجالس هي :

١ - مجلس الدفاع الأعلى

٢ - مجلس الخدمة العسكرية

٣ - مجلس الأمن الوطني .

وتناول المؤلف كل مجلس على حدة موضحاً رقم المرسوم الملكي الذي أنشأه وتاريخه واختصاصات المجلس ، وجاء العرض لهذه المجالس موثقاً ومدعماً وملاحقاً للتطورات الحاصلة في كل مجلس

ثم شرح المؤلف الأجهزة المتبقية والتي تكوّن بقية نظام إدارة الدفاع والأمن والوطني وهي وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة ووزارة الداخلية ونظام المناطق وهيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة الخارجية ورتاسة الحرس الوطني ، وذلك من حيث النبذة التاريخية وتاريخ الإنشاء والهدف منه والاختصاصات والمهام والتطورات الحاصلة لهذه الأجهزة وأخيراً الخريطة التنظيمية المعتمدة للجهاز

كما قدّم المؤلف في نهاية الباب الثالث وعلى سبيل المثال : نموذج مهام إمارة المنطقة وبالتحديد اختصاصات أمير منطقة المدينة المنورة وهي على النحو التالي :

- ١- الإشراف على أعمال الإمارة ونشاطاتها المختلفة والتأكد من كفاءة وفاعلية ما يؤدي للمواطنين من خدمات .
- ٢- إصدار التعليمات والتوجيهات للجهات المسؤولة في جهاز الإمارة وفروعها في جميع ماله علاقة بنطاق واجباتها واختصاصاتها
- ٣- إصدار القرارات التي تحدّد المسؤوليات والواجبات والتي ترسم اللوائح والأنظمة للإمارة والمراكز المتفرعة منها
- ٤- ممارسة كل الصلاحيات والاختصاصات والواجبات والمسؤوليات المنوطة به كأمر لمنطقة المدينة المنورة
- ٥- اتخاذ القرارات النهائية في المجالات التي تفوّض صلاحيتها للمسؤولين العاملين في الإمارة

٦ - التأكد من أن ما يتخذ من إجراءات من قبل المسؤولين في الإمارة والإمارات التابعة لها يتفق مع الأنظمة والتعليمات والسياسات العامة للدولة

٧ - تبني وتوفير الأمن الوطني والنظام الاجتماعي والخدمات العامة ضمن منطقتة .

### الباب الرابع : نظام إدارة الموارد البشرية ( ١٢ فصلاً ) :

حدّد المؤلف في بداية الباب الرابع المقصود بنظام إدارة الموارد البشرية حيث ذكر أنه نظام يتولى شؤون البلاد من ناحية إعداد الكوادر المؤهلة من أبناء وبنات هذه البلاد، فأقسامه مختلفة ومتعددة، إلا أنها جميعها متفقة في إطار التعليم والتدريب لإعداد الفرد الصالح للخدمة في مجالات متعددة « (صفحة ٢٥٥) . ثم خلص المؤلف إلى أن الأجهزة المكونة لمنظومة إدارة الموارد البشرية هي :

١ - اللجنة العليا لسياسة التعليم .

٢ - وزارة المعارف .

٣ - نظام مجلس التعليم العالي والجامعات .

٤ - وزارة التعليم العالي .

٥ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

٦ - وزارة الصحة .

٧ - الرئاسة العامة لتعليم البنات .

٨ - الرئاسة العامة لرعاية الشباب .



٩- وزارة الخدمة المدنية

١٠- معهد الإدارة العامة .

١١- نظام مجلس القوى العاملة

١٢- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

وقد أفرد المؤلف فصلاً لكل جهاز من هذه الأجهزة ناقش فيه اللوحة التاريخية عن الجهاز والأهداف والمهام الموكلة به والتطورات والتغيرات الحاصلة في هذه الأجهزة ومنهياً كل فصل بالخريطة التنظيمية المعتمدة للجهاز

## الباب الخامس : نظام إدارة الموارد المالية والاقتصادية : ( ٨ فصول)

قدّم المؤلف في بداية الباب مفهومه لنظام إدارة الموارد المالية والاقتصادية حيث ذكر أنه النظام الذي يتولى شؤون البلاد من الناحية الاقتصادية، فهو يتكون من مجموعة أقسام تهتم بموارد البلاد وثرواتها وتتولى تصريفها وإنفاقها فيما يعود على البلاد بالخير والرفاهية (صفحة ٣٨٥)

وحدّد المؤلف الأجهزة المكوّنة لنظام إدارة الموارد المالية والاقتصادية وهي :

١- المجلس الاستشاري الأعلى للبترو

٢- وزارة المالية والاقتصاد الوطني

٣- وزارة الزراعة

٤- وزارة البترول والثروة المعدنية

٥- وزارة التجارة

٦ - وزارة الصناعة والكهرباء

٧ - ديوان المراقبة العامة .

٨ - الهيئات والمؤسسات العامة ، وتشمل :

### المؤسسات الاقتصادية:

١ - المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية

٣ - المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية .

٤ - المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .

٥ - مصلحة المياه والصرف الصحي بالمنطقة الشرقية .

٦ - مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض .

٧ - المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

٨ - مصلحة المياه والصرف الصحي بالمنطقة الغربية .

٩ - مصلحة المياه والصرف الصحي بالمدينة المنورة .

١٠ - الهيئة الملكية للجبيل وينبع .

١١ - المؤسسة العامة للكهرباء .

١٢ - المؤسسة العامة للموانئ .

١٣ - مصلحة المياه والصرف الصحي بالقصيم .

### المؤسسات التعليمية:

١ - جامعة الملك سعود

٢ - الجامعة الإسلامية

٣- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

٤- جامعة الملك عبد العزيز

٥- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٦- جامعة الملك فيصل .

٨- جامعة أم القرى

المؤسسات الإدارية والإستشارية:

١- معهد الإدارة العامة .

٢- الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس .

٣- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية .

المؤسسات الاجتماعية:

١- جمعية الهلال الأحمر السعودي .

٢- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المؤسسات المالية:

١- مؤسسة النقد العربي السعودي

٢- البنك الزراعي العربي السعودي

٣- بنك التسليف السعودي

٤- صندوق التنمية العقارية

٥- الصندوق السعودي للتنمية .

وأفرد المؤلف لكل جهاز من الأجهزة الثمان المذكورة سابقاً فصلاً خاصاً

به تناول فيه النشأة التاريخية والمهام والاختصاصات والتطورات الحاصلة في الجهاز وأخيراً الخريطة التنظيمية المعتمدة للجهاز

## الباب السادس : نظام إدارة الخدمات والمرافق العامة : (١٢ فصلاً)

أوضح المؤلف في بداية الباب السادس المقصود بنظام إدارة الخدمات والمرافق العامة حيث بيّن أنه «النظام الذي يتولى أعمال الخدمات العامة، إذ أن جميع أجهزته تتصف بطابع الخدمة» صفحة ٤٦٧

وبيّن المؤلف أن منظومة نظام إدارة الخدمات والمرافق العامة تتكون من الأجهزة التالية :

- ١- مجلس الأوقاف الأعلى
- ٢- وزارة الحج
- ٣- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
- ٤- وزارة المواصلات
- ٥- وزارة البرق والبريد والهاتف .
- ٦- وزارة الشؤون البلدية والقروية
- ٧- وزارة الأشغال العامة والإسكان
- ٨- المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية
- ٩- المؤسسة العامة للسكة الحديد
- ١٠- الرئاسة العامة للإشراف الديني بالمسجد الحرام
- ١١- الهيئة الملكية للجبيل وينبع .
- ١٢- رئاسة الطيران المدني

ثم قام المؤلف بإفراد فصل لكل جهاز من الأجهزة الإثني عشر المذكورة

سابقاً تناول فيه اللمحة التاريخية والمهام والاختصاصات والتطورات  
الحاصلة على الجهاز والخريطة التنظيمية المعتمدة للجهاز

## الباب السابع : نظام إدارة المعلومات ( ١٠ فصول ) :

استهل المؤلف هذا الباب بتعريف نظام إدارة المعلومات حيث ذكر  
بأنه : «النظام الذي يختص بجميع المعلومات الهامة للبلاد من بحوث علمية  
وإحصاءات وإعلام وغيرها » (صفحة ٥٤١).

ثم حدّد المؤلف الأجهزة المكونة لنظام إدارة المعلومات وهي :

- ١- المجلس الأعلى للإعلام
  - ٢- المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب
  - ٣- وزارة الإعلام .
  - ٤- مصلحة الأرصاد وحماية البيئة
  - ٥- دارة الملك عبد العزيز
  - ٦- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
  - ٧- مصلحة الإحصاءات العامة .
  - ٨- المركز الوطني للحاسب الآلي
  - ٩- مكتبة الملك فهد الوطنية .
  - ١٠- نظام الوثائق والمحفوظات ونظام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات .
- وأفرد المؤلف فصلاً لكل من العشرة أجهزة المكونة لنظام إدارة  
المعلومات تناول فيه اللمحة التاريخية والمهام والإختصاصات والتطورات  
الحاصلة على الجهاز والخريطة التنظيمية المعتدة للجهاز

## الرؤية النقدية للكتاب :

بعد قراءة الكتاب يتضح أن هناك نواحي إيجابية للكتاب وهناك بعض السلبيات عليه وسنبيّن ذلك بالتفصيل :

### أولاً : إيجابيات الكتاب :

هناك عدد كبير من المميزات لهذا الكتاب يمكن إجمالها على النحو التالي :

١- وُفق المؤلف في تقسيمات الكتاب حسب الأبواب السبعة الرئيسة وهي «نظام إدارة التخطيط والتنظيم ، ونظام إدارة القضاء ، ونظام إدارة الدفاع والأمن الوطني ، ونظام إدارة الموارد البشرية ، ونظام إدارة الموارد المالية والاقتصادية ، ونظام إدارة الخدمات والمرافق العامة ، ونظام إدارة المعلومات» إذ أن هذه الأنشطة السبعة تندرج تحتها معظم الأجهزة الحكومية المتعددة ، وهذا المدخل متعارف عليه في أدبيات حقل الإدارة العامة

٢- أجاد المؤلف في تتبع النشأة والتطور التاريخي والرصد للتعديلات التي حدثت في الأجهزة الحكومية وأنظمتها المتعددة بحيث يعكس ذلك جلياً الجهد المبذول نحو رصد التغيرات الحاصلة في أجهزة البيئة الإدارية السعودية

٣- تجميع المراسم الملكية التي أنشأ بمقتضاها العديد من الأجهزة الحكومية يعكس مقدار دقة المؤلف في توضيح الشرعية النظامية لنشوء هذه الأجهزة والمجالس المكوّنة للنظام الإداري السعودي

٤- استخدام الأشكال البيانية في بداية كل باب لتوضيح تفاعل هذه الأنظمة مع بعضها البعض يساعد القارئ على تخيل طبيعة التفاعل بين الأجهزة الحكومية كما أنه يقرب إلى ذهن القارئ الصورة بشكل أكثر وضوحاً.

٥- وضع الخريطة التنظيمية لكل جهاز حكومي في نهاية كل فصل يعطي بعداً آخر عن هذا الكتاب وحرص المؤلف على إفادة القارئ سواء كان أكاديمياً أم ممارساً.

٦- توثيق المعلومات يمثل بعداً آخر مهم في هذا الكتاب، إذ أن المراجع التي رجع لها إليها المؤلف كانت غنية وحديثة وذات صلة وعلاقة بموضوع الكتاب.

### ثانياً : سلبيات الكتاب :

١- جاءت بعض الأجهزة الحكومية في أكثر من باب وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة على هذا التصرف فقد جاءت المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية في الباب الخامس، نظام إدارة الموارد المالية والاقتصادية (الفصل الثامن)، وكذلك في الباب السادس نظام إدارة الخدمات والمرافق العامة (الفصل الثامن) و (الفصل التاسع) وكانت هناك حاجة ماسة لتقديم تبرير لهذا العرض المزدوج لتلك الأجهزة في بابين.

٢- أغفل المؤلف ذكر بعض الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال :

أ- الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية .

ب - مصلحة الزكاة والدخل .

ج - مكتبة الملك عبد العزيز .

ولم يقدم تبريراً لهذا الاستبعاد أو لما ذاتم عدم تضمينها في مكوثات النظام الإداري في المملكة العربية السعودية .

٣ - وجود بعض الأخطاء المطبعية في الكتاب على سبيل المثال ( صفحة رقم ٢ السطر الخامس جاء ذكر للدول والصحيح للدولة) . وفي صفحة ١٨٣ السطر الرابع جاء ذكر رثس والصحيح رئيس ، وفي صفحة ٢٨٣ السطر ١١ جاء ذكر ودعوتهم والصحيح وعودتهم . وفي صفحة ٣٨ جاء في السطر الثالث المجلس الاستشاري الأعلى والصحيح المجلس الاستشاري الأعلى للبتروول .

٤ - جاءت مسميات بعض الأجهزة الحكومية غير صحيحة ، حيث تم التعامل مع هذه الأجهزة بأسمائها القديمة ، مثال على ذلك في صفحة ٣٤٥ جاء مسمى الديوان العام للخدمة المدنية والصحيح وزارة الخدمة المدنية ، وفي صفحة ٤٤٠ جاء في بند رقم (٣) المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا والصحيح مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، وجاء في صفحة ٤٣٩ بند رقم (٦) مياه ومجاري منطقة الرياض والصحيح مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض . وجاء في صفحة ٣١٤ السطر الأول جامعة البترول والمعادن والصحيح جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .

٥ - لم يتم تضمين جامعة الملك خالد بأبها من ضمن الجامعات في المملكة العربية السعودية في الصفحات من ٣١٤ - ٣٢١ .



٦- جاءت بعض الخرائط التنظيمية بدون مصدر وكان على المؤلف أن يوضح إما المصدر الذي استقى منه الخريطة أو أنه يوضح للقارئ أنها من إعداده، مثال على ذلك الخرائط التنظيمية في الصفحات : ٩٠ ، ١٤٤ ، ٣٠٥ ، ٣١١ ، ٤٥٤

ورغم هذه الملاحظات المذكورة إلا أنها لا تقلل من أهمية هذا الكتاب وقيمه وفائدته العلمية للقارئ سواء كان أكاديمياً أم ممارساً أم طالب العلم وبالتالي يُنصح بالإستفادة من هذا الكتاب وذلك بتدريسه على الطلاب في الجامعات حتى يستفيدوا ويتحصلوا ويتعرفوا على النظام الإداري في المملكة العربية السعودية .